عذره في البعد هو خبر مقدم وما موعدون مبتدا موخر واللام
زايدة اي ما توعدونه في البعد اي مستبعد قوله ويفتح
الجار يموت الخ قال بعضهم اذ المفتوحة التاء مفردة واصلها
هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء واما المكسورة
التاء مجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات
لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها الا انهم حذفوا الالف المنقلبة عن
الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وايا الذي في التنبيه
المعرف بين المتمكن وغيره واما المضمومة التاء فتحمل الافراد
والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضي وهذا التحكيم
والمانع من كون الالف والتاء آيدتين في جميع الاحوال ولا
من كون الزايد التاء فقط واصلها هيهية في جميع الاحوال
وانما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء لما هو الاكثر فيها على
الخلاف فيها بفتح الاعداد من حيث المعنى فكانت ناوها مثل تاء
قامت وهذا الوجه اولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف
عليها بالهاء على اول اختيار الرضي الفرق بين زيادة الالف
والتاء في المتمكن وعدم زيادتها في غيره قوله وعلى غيره
اي زيادة على ما ذكره الصفاني فجملة اللغات اثنتان واربعون
قوله وايها بالتحريك اي بالمد وايهاه ايضا بها السكت السالكة
كاللغة الاخيرة وبذلك غايرا ايهاه وهيهاه المعدودتين في اللغات
السابقة فانهما للتانيث بدل عن التاء ومحركة وقوله
وهيها اي بالمد ايضا ولم يبين الشكل حركة الآخر على الثلاثة
الاول والخامسة منها هذه اللغات الست ولعلها الفتحة
وزاد في القاموس ثلاثة عشرة اخرى هايهات وآيهات وهايهان
وايهان بزيادة الف بين الهاء او الهمزة والياء المكسورة والتاء
الساكنة ثمانيات الآخر وآيات بدال الهاءين هزتين قوله
والفعل اي فعل الامر قوله فبني اي اسم الفعل الخ اعلم ان
كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على ان
اسم الفعل مجموع المجاز والمجرور وكلامهم على موضع الكاف

من

من الاعراب يخالف هذا ويقتضي ان اسم الفعل هو الجار فقط
النهي بيّن وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على
ما سبق وهو توقف في غير محله بعد وقوفه على ما منقول من ظرف
او جار ومجرور قوله ما وضع من اول الامر كذلك اي اسم فعل
قوله نحو عليك بفتح اللام وقد تبدل ياء مجرورة عليك
بذات الدين فيكون بعض فعل متعد بها ومرح الرضي
بان الباء مثله زايدة قال والباء اكثر زايدة في مفعول اسما
الافعال لضعفها في العمل فما مبني قوله ومنه عليكم انفسكم
قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم
ان لا تشركوا به شيئا والوقف على قوله ربكم والذي ارجح
القايل ان ذلك اشكال ظاهر الآية لان ان ما حرمت معمول به
بدلا من ما او من العايد المحذوف ورد ذا المحرم الاشراك
في فيه وان الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا
وفيه عطف الطلب على الخبر وحمل المامور به محرما
فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زايدة وعطف الاوامر على
المحرم باعتبار حرفة اضدادها ونفي الخبر صفي الطلب
واذ جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية اشكل عطف الاوامر
المذكورة على النهي لانها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف
ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا اذ معنى لعطفه
على ان المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها
مفسرة لفرعية عطفه الاوامر على النهي باعتبار
لوازمها من النهي عن اضدادها وعن الثاني بمنع عطف
ان هذا صراطي مستقيما عليها ان لا تشركوا بل هو تعليل محذ
لاتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير فاتبعوه الى المراط
المتقدم مع اللفظ وان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا
على لا تشركوا ويصير المتقدير وبرفا تبعوا صراطي لانه
مستقيم وفيه رجع بين حرفي عطف الواو والفا وليس بمستقيم
وكذا ان جعلنا الواو استيناقية قلنا ورد وقوع الفا عند
تقديم المحمول فعلا بينهما سايغ في الكلام مثل وربك فكبر وان

واجاب عن الاول بان عطف الاوامر

الجوامع

Copyright King Saud University